

لا واسطة بين الشيء والاثبات ولا بينه وبين النفي واسطة بين الوجود والمعدم حتى يثبت
الثابت على بعض المعدم وهو المعدم الممكن وهي نفس الوجود على امر ليس بوجوده
ولا معدوم عندهم كما هو حاله وان هذه الطائفة من الناس اما ان غرضهم مجرد اصطلاح
قراصموا عليه في القائل اما ان يكونوا ذاهلين عن الاصل الذي هتفت فان عنوا
بالمعدوم المعدم في خارج العقل ما ان يكون الشيء ثابتا في العقل معدوم في الخارج
وان عني غير ذلك كان باطلا ولا يفهمه ولا به وما يرجع اقتضاهم ان يثبت كل ما اذا
كان الممكن معدوم وما في وجوده هل هو ثابت او منفرد فانه باعتبارهم لا يخرج شئ من النفي
ولا لاثبات فان قالوا بوجود المعدم الممكن شئ وكل شئ معدوم متبوع فالوجود الممكن
يصير متبوعا وهو حرج وان قالوا ان الوجود ثابت له في حقيقة ثابت للشيء يجوز ان يوصف
به الشيء فالمعدم ومع ان يوصف بحالته المعدم بالوجود فيكون موجودا ومعدوما
معاً وهو حرج فان منعت ان تصف بالشيء بالصفة الثابتة له في الحقيقة المعدمية فيجب ان لا
يصح ان يثبت لها اثر الشيء فان الشيء ثابت لها وان التزم احد على هذا التقدير بان لا
ان يوصف للشيء باثر ثابت له في الحقيقة فيقول انه شئ وكذا الامكان ثم انهم كانوا
في كون كون الذات مستتر كذا في الذات والصفات فيشرف بها كذا فيصطرونهم
كون الصفات مختلفة في انها صفات الوجود فيقسم ثلث تقترن بها ويتبادر
الامر الى غير النهاية وتبليغ انه اذا لم يعلم الشيء لم يعلم به الشيء ويتبين عليهم ان
الحقيقة هي في نفسها كان الوجودات غير منها ومن هذا القبول جماعة ليتم تخالفاً ان

يقولون

يقولون ليس هو موجودا ومعدوم كون للفظ على صيغة القول فيقولون من غير ذلك وما يحسب
الافتقار الى سبب ما يتعلق بالعدم والمعارف فيكون وجود الالفاظ المطلقة في حقيقة شئ بل كلها
انما المراد منها في الخارج بالمرى معلوف هي كونها على وشرف ما وضعت الاساس بانها يمكن
المراد من التسع والميراثا لثباتي بحسب لثباتي فيقال انها بحسب لثباتي في الشرع عليه لم يسمع عنها
الوجود لثباتي من المحسوبة والالفاظ كذا في العلم والقدرة والوجود والارادة ما فيها في حقيقة شئ على
واشرف ما يفهم المحسوبة وليس لنا بعد من وصفه والالفاظ لثباتي في حقيقة شئ
مع الشبهة ان صفاته صريح فانه العبدية من الحقيقة التي يتصور من تلك الصفات هذه من صفات
الحقيقة وانما السلوب والاعتبارات فلا بعد ان يبرهن الالفاظ الموضوعية بانها
المستقلة في صفاتها الموضوعية الحقيقية وانما من اجتم على عدل لم يطلق الوجود في شئ بانها
منه كونه مشاركا للوجودات في الوجود فقد عرفنا في التعليل فانه لا يصح ان يثبت انه
حقيقة او ذات او شئ من الاشياء لانهم اشتركه مع غيره في مفهوم الحقيقة والذات و
الشيء اذا لم يكن شئاً يكون لا شئاً لا يتخلل له الوجود عن السلب والاجاب وكذا في الحقيقة والذات
والصدق وانما في نفسه باب معرفته ووصفه معناه مما له ونعت كانه والعنوان اشياء
هو الذي انهم ما بعدون عندهم الناس من هذا النظر وهذا هو المعنى من اوله ان اشياء من
سائرهم في هذا الكتاب او العاقل لا يصفه وقته بل يقره هذه المجازات ووردوا وكسر
صاحبها لا شرارة في كتابه لطرافات بعد ذلك ما هو سوا بهي شئية المعدم وانما
الواستدراك من الهان الوجود عندهم في فعل الفاعل وهو ليس بوجوده ولا معدوم في شئ

Copyright © King's University